اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق القدرة التنافسية للصناعات العربية

د. خالد قاشي
جامعة سعد دحلب /البليدة

أ. رشيد هولي
جامعة جيجل

الملخص:

إن التحول في النظام الاقتصادي من اقتصاديات الإنتاج الكمي إلى اقتصاديات المعلومات والمعرفة أحدث اضطراب في بيئة الإعمال، إذ حلت مفردات ومعايير جديدة تساهم في تحقيق الأرباح والحصول على القيمة المضافة للمشاريع،وهذه المفردات ذات خصائص غير ملموسة وخلاصتها المعرفة ،وأصبح تأثيرها ذو أهمية كبيرة على نجاح وتطور المشاريع مقارنة بدور الموجودات الملموسة، وباتت الميزة التنافسية للاقتصاديات تكمن في رأس المال الفكري.

Résumé :

Le changement dans le système économique de l'économie de la production quantitatives pour l'économie de la crise dernières informations et de connaissances dans le milieu des affaires, comme frappé vocabulaire et de nouvelles normes de contribuer à la rentabilité et à obtenir la valeur ajoutée des projets, et ces propriétés vocabulaire est en béton et sa connaissance conclusion, et est devenu son impact est d'une grande importance pour le succès de et des projets de développement par rapport au rôle des immobilisations corporelles, et est devenue l'avantage compétitif de l'économie réside dans le capital intellectuel.

مقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة خاصة في ظل الصعود الطفري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توترا في تداول اقتصاد المعرفة ليس فقط في الأدبيات الاقتصادية ولكن أيضا في الحقل الإعلامي ، ويشير المضمون الاقتصادي في المعرفة إما إلى أثر المعرفة في النمو وإنتاجية القطاعات التقليدية (Evolution) أو اقتصاد قطاع قائم بذاته له هيكلة وتشغيله وتمويله. والاقتصاد المعرفي ذو طابع خاص وذلك من خصوصية الدور الذي سيقوم به في المستقبل كونه متعلق بالدوافع المحرضة للتطوير والابتكار وبالاكتشافات الجديدة الحديثة وبظروف التحسين والتجديد ولما كانت المعرفة أكثر الأمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات بل للبشر كافة ،فإنها ترتبط بشكل أو آخر بالمنظومات التفاعلية التي تجعل في التطوير مهمة مستديمة .

وعليه فان من يمتلك المعرفة في الوقت المناسب وبالجود المناسبة يمتلك القدرة على انتهاز الفرص والتطوير والتميز أكثر ومن الواضح أيضا أن التطور الكبير في العلم والتكنولوجيا خلال القرنين الآخرين أدى إلى تراكم معرفي كبير كما حققت الدول المتقدمة نموها الاقتصادي المستمر بدعم البحث العلمي مما جعل التراكم الرأسمالي في هذه الدول مرتبط بالتراكم المعرفي والتنمية المتواصلة للبشر وهذه حقيقة لايختلف عليها اثنان وقد أدى هذا التراكم المعرفي بدوره أيضا إلى سرعة مذهلة في التطوير والاكتشافات وعليه فإن السؤال المطروح هو المقصود باقتصاد المعرفة وما هو دوره في تحقيق القدرة التنافسية للصناعات العربية؟

أولاً : اقتصاد المعرفة : المفهوم والأبعاد

1. مفهوم اقتصاد المعرفة :

اقتصاد المعرفة هو نظام يمثل فيه العلم القوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة، ويقوم اقتصاد المعرفة على فهم جديد لدور رأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو مصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة.

إن اقتصاد المعرفة يعنى التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث العلمي. ((والاقتصاد المبني على المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي تلعب فيه عملية توليد واستخدام المعرفة دوراً رئيسياً في تحقيق الثروة))[1].

وفي ظل الاستخدام المتزايد للشبكات ورقمنه المعرفة، يعتبر اقتصاد المعرفة ذا أبعاد عالمية والأكثر اعتماداً على الأبعاد الرقمية في الخزن والمعالجة والإرسال والاسترجاع وفي إنشاء المعرفة وإعادة إنتاجها.

إن اقتصاد المعرفة يشمل المعرفة الصريحة (التي يسهل خزنها واسترجاعها واستخدامها من خلال تكنولوجيا المعلومات) والمعرفة الضمنية التي تظل غير قابلة للنقل والتعليم ولكنها قابلة للتقاسم والتعلم ويمثلها الافراد وفرق العمل وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية". [2]

وكما هو معروف إن المعرفة ما هي إلا خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري. فإن وجود معلومات مشتته في عروض المصادر لا يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد باعتبار أن البيانات والمعلومات المحددة لا تكون ذات مغزى ما لم يتم تحليلها ووضعها في إطار مفهوم، لذلك يمكن القول بأن المعلومات لا تتمثل في المعرفة، فعندما يحصل الفرد على بيانات ويكيفها حسب إطار معلومات حصل عليها، تصبح هذه البيانات معلومات، لذلك فان المعلومات حسب وصف (دركر) هي بيانات مزودة بالمغزى والهدف. ويشير كل من (دافينورت

وبروساك) بأن البيانات تصبح معلومات عندما يضيف واضعها إليها معنى " لذلك فإن المعلومات = البيانات + المعنى.

فعندما يختزن الفرد في ذاته المعلومات إلى حد انه يستطيع الانتفاع منها تسمى هذه المعلومة "معرفة" ويحدد الكاتبان أعلاه في كتابهما Working Knowledge "1998"[3] (المعرفة العاملة) المعرفة بأنها سائل خليط من تجارب محددة وقيم ومعلومات سياقية وبصيرة نافذة تزود بأساس يجسد تجارب ومعلومات جديدة والمعرفة تنشأ في عقول العارفين في المنظمات. وغالباً ما تطمر هذه المعرفة في الوثائق والمخازن وليس هذا فحسب، بل تطمر في نظم البرامج الفرعية والمعالجات والمزاولة والمعايير) (Devlin , 1999 P 35)[4] وعليه فإن المعرفة[8]. على ضوء ما تقدم يمكن القول إن:

المعرفة = المعلومات المختزنة + القدرة على استعمال المعلومات.، و المعرفة نوعين:

أ/ المعرفة الصريحة: هي رسمية قياسية سهلة التحديد والقياس والتقييم والتوزيع والتعليم مثل قواعد البيانات والبرمجيات.تتضمن المعرفة الصريحة أي شيء يمكن توثيقه وأرشفته وترميزه وغالباً بمساعدة تكنولوجيا المعلومات.

ب/ المعرفة الضمنية: هي غير رسمية صعبة التحديد والقياس والنقل والتحويل إلى خدمات معرفية محددة، أنها المعرفة الموجودة في رؤوس الناس.

وعلى ضوء ذلك فإن نظام المعرفة يتكون من بعدين أساسيين هما:

- البعد المتعلق بالدعم يتمثل في الآليات، ويتكون من البرمجيات وقواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات .
- البعد الأساسي المتمثل بالقدرة أو الإمكانية على النشاط.

2. ركائز الاقتصاد المعرفي:

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز وهي على النحو التالي:

أ/ الابتكار(البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديميه وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

ب/ التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

ج/ البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

د/ الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. سمات الاقتصاد المعرفي وفوائده:

أ/ سمات الاقتصاد المعرفي: نظرا لخصوصية اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من معطيات مميزة فانه يمتاز ببعض الخصائص من جملتها[6] :

- ✓ الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي .
- ✓ الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة.
- ✓ انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.

- ✓ اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب.
- ✓ توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ict) بفاعلية.
- ✓ تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
- ✓ ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفايتهم.
- ✓ عقود العمل هي أكثر مرونة ومؤقتة ومرتبطة بالمهمة.
- ✓ الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والمعرفة العملية المتطورة عالية التقنية وتوظيفها في أداء النشاط الاقتصادي لتحقيق أعلى نتائج متوقعة.
- ✓ لم تعد الموجودات الفيزيائية للشركة تشكل عامل أساسي في تقييم الشركة المالي.
- ✓ لم يعد كبر حجم الشركة يتطلب زيادة في التكاليف وبالتالي يحد الأرباح.

ب/ فوائد الاقتصاد المعرفي: من خلال الدراسات الميدانية والأكاديمية التي قام بها الباحثون في هذا المجال معتمدين على قدرة أي بلد في الاستفادة من اقتصاد المعرفة من أجل الوصول إلى قمة الإبداع معتمدين على التعليم من جهة والاستخدام الأمثل والعقلاني للتكنولوجيا الحديثة المواكبة لأي زمان ومكان.

- ✓ الاقتصاد المعرفي يدعم مرحلة الطفولة المبكرة نظرا للتأثير القوي والاستعداد للتعلم منذ بداية العمر.
- ✓ تحسين نوعية الخدمات الضرورية لمرحلة الطفولة المبكرة.
- ✓ تحقيق تغيرات وتحسينات أساسية وضرورية للمستقبل.
- ✓ تحقيق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.
- ✓ يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.
- ✓ يصل إلى كل محل تجاري ومكتب وإدارة ومدرسة.
- ✓ يحقق التبادل إلكترونياً.
- ✓ يغير الوظائف القديمة، ويستحدث وظائف جديدة.

- ✓ يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات جميعها.
- ✓ يرغم المؤسسات كافة على التجديد والإبداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة.
- ✓ له أثر في تحديد: النمو، والإنتاج، والتوظيف، والمهارات المطلوبة.

ثانيا: الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة، ومضامين اقتصاد المعرفة

1. أبرز الفروقات بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة:

إن اقتصاد المعرفة ما هو إلا نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة وان اقتصاد المعرفة يختلف عن الاقتصاد التقليدي بما يلي:

- بخلاف معظم المصادر التي تنضب بالاستخدام فإنه يمكن تقاسم المعلومات والمعرفة وبالإمكان أن تنمو عند الاستعمال فهو اقتصاد الوفرة .
- لقد تلاشت أهمية الموقع الجغرافي، فباستخدام التكنولوجيا المناسبة والوسائل المناسبة يمكن إنشاء الأسواق الافتراضية والمنظمات الافتراضية التي توفر السرعة في الإنجاز على مدار الساعة وفي أي مكان في العالم.
- من الصعب تطبيق القوانين والحواجز والضرائب على المستوى الوطني فالمعرفة "ترشح" حيث الطلب الأعلى وحيث الحواجز تكون أدنى .
- إن المنتجات والخدمات المبنية على المعرفة تحقق أسعار أعلى من أسعار المنتجات المشابهة التي تفتقر إلى الكثافة المعرفية .
- إن التسعير وقيمة المنتجات أو الخدمات تعتمد بشدة على السياق (Context) . وهكذا فإن المعرفة ذاتها لها قيمة مغايرة بالنسبة إلى أناس مختلفين في أوقات مختلفة.
- عندما تكون المعرفة ضمن إطار أنظمة أو عمليات فإنها تمتلك قيمة جوهرية أعلى من المعرفة غير المنظمة التي تكون في رؤوس الناس.

- إن رأس المال البشري هو أهم مكونات القيمة في المنظمات المبنية على المعرفة. وهذه الخواص للمعرفة والتي تغاير تماماً خواص الاقتصاد المادي تستدعي أفكار جديدة ومداخل جديدة من قبل صناع السياسات ومن قبل كبار المدراء التنفيذيين وعمال المعرفة على حد سواء. ومن اجل القيام بذلك فإن الأمر يستدعي وجود قيادة كفؤة وخوض المجازفة في مواجهة الاتجاهات السائدة البطيئة النمو وضد ممارسات المؤسسات القائمة.
- لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف أخر.
- يتصف اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه ندرة. ولأن الموارد يمكن أن تنضب من جراء الاستخدام والاستهلاك بينما تزداد المعرفة بالتعلم والممارسة والاستخدام وكذلك فإنها تنتشر بالمشاركة
- من الصعوبة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت في اقتصاد المعرفة على عكس الاقتصاد التقليدي، حيث ان المعرفة متاحة للجميع في جميع أنحاء العالم وأنها أصبحت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي وبالتالي فإن هذا يعني هيمنة الاقتصاد العالمي على الاقتصاد القومي أو الوطني.

مما تقدم يمكن القول بأن بزوغ عصر المعرفة وانعكاساته الكبيرة على الفكر الاقتصادي يحتم إعادة النظر في كافة الأطر والكيفية التي نعيش ونعمل بها وهذا يتطلب أساليب جديدة ومتطورة بالشكل الذي يؤدي إلى صياغة مبادئ وأنظمة تواكب التغيرات الراديكالية التي تسود العالم الآن. وهذا يعني التغيير في أساليب تنفيذ الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومنها، الأنشطة التسويقية التي تشكل جانباً حيوياً مهما من الأنشطة الاقتصادية في المجتمعات.

2. المضامين الهامة المترتبة على اقتصاد المعرفة:

أ- مضامين تتعلق بصناع القرار: هناك عدة مضامين مترتبة على اقتصاد المعرفة ويمكن تبويبها بثلاث مجموعات هي:

- ✓ إن الإجراءات التقليدية الخاصة بالنجاح الاقتصادي يجب أن تدعمها إجراءات حديثة.
- ✓ يجب على سياسة التطوير الاقتصادي أن لا تركز على "خلق الوظائف" بل على البنية التحتية التي تضمن " تعزيز المعرفة" والتي تغدو بمثابة المغناطيس الذي يجذب له الشركات المبنية على المعرفة.
- ✓ يجب تطوير الأنظمة والضرائب المتعلقة بتبادل المعلومات والمعرفة على المستوى العالمي، والتطلع إلى صناعات مستقبلية مبنية على المعرفة لا على صناعات تقليدية.
- ✓ تحقيق تطوير السوق من خلال أشكال جديدة من التعاون.

ب- مضامين خاصة برجال الأعمال : إن الكثير من المنشآت التجارية والصناعية الحديثة بدأت الآن تدرك الدور المهم الذي تؤديه المعرفة وهي بصدد إنشاء برامج خاصة بإدارة المعرفة وتعمل على استخدام قادة معرفة (Chief (CKOS) (Knowledge Officers ، ولعل مثل هذه الاستجابات يجب أن تكون جزءاً من محاولة أو جهد يأخذ بعين الاعتبار الأتي :

- ✓ إدراك أهمية المعرفة بالنسبة إلى العاملين في أدنى الخط.
- ✓ تطوير إجراءات جديدة تتعلق بأداء الشركات تكون مبنية على المعرفة.
- ✓ التعزيز المستمر للتعلم واكتساب المعرفة عبر أساليب وعمليات حديثة.
- ✓ إنشاء بنية تحتية تكنولوجية من اجل تعزيز خلق المعرفة واقتسامها.
- ✓ تشجيع اقتسام المعرفة من خلال الممارسات التي تفضي إلى ثقافة اقتسام المعرفة.

ج- مضامين خاصة بأنظمة الإدارة: في ظل الاقتصاد العالمي الحالي حيث للمعرفة وتطبيقاتها أهمية بالغة في خلق الميزة التنافسية والبقاء التنافسي الذي هو أساس تطور ونمو منظمات الأعمال لذلك فإن معظم منظمات الأعمال ومنها المنظمات التسويقية تحتاج إلى التغيير الراديكالي لممارستها وأنظمتها الإدارية، وبالشكل الذي يؤكد على أهمية العاملين ومستوى أدائهم، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال إقامة أنظمة إدارة حديثة تركز على استخدام الجوانب المعرفية وخاصة فيما يتعلق[7].

ثالثا : الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة

تتجسد إحدى السمات الأساسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد في التزايد الأسي لتركيز القيمة المضافة بعيدًا عن حلقات الإنتاج(لاسيما الإنتاج المعتمد على كثافة العمالة)، لصالح الحلقات أو المراحل المعتمدة على الكثافة التكنولوجية والمعرفية في سلسلة القيمة. وبناء على ذلك، حينما يتعلق الأمر بتحديد موقع مشروع أو اقتصاد كامل من الاقتصاد العالمي، ترتبط العائدات الاقتصادية بالارتقاء من خلال البحث والتطوير و الابتكار، والتطور التكنولوجي،والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة وتدعمها الإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى.أصبحت هذه العوامل تشكل الطريق الحديث للمنافسة، المصحوبة بزيادة القيمة.

ومن جهة أخرى، نجد أن الأساليب التقليدية لزيادة القدرة التنافسية المستندة إلى عوامل مثل العمالة غير الماهرة، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات البسيطة بدأت تفقد أهميتها بشكل سريع ومتزايد. وقد أصبحت هذه العوامل(التي يمكن من خلالها فقدان الميزة التنافسية للمنافسة بسهولة) ، في تمثل الطريق التقليدي للمنافسة الذي يكشف عن نفسه في تخفيض الأسعار التي تؤدي في نهاية الأمر إلى سباق نحو القاع. أيضًا فهناك متغيرات رئيسية أخرى تتضمن وجود نظام عام، إلى جانب النظام المالي، يؤدي إلى نمو المشروعات وزيادة قدرتها التنافسية، من خلال توفير العوامل والموارد اللازمة بكفاءة وفعالية.

أ/ مفهوم التنافسية: يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة. فالتنافسية على صعيد شركة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان الأخيرتان تختلفان عن تنافسية دولة تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع ومستدام لمداخيل الأفراد.

ومنه يمكن تعريف التنافسية على صعيد المشركة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين . مما يعني نجاح مستمر لهذه الشركة في السوق الدولي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا). ومن الخطوات الأساسية لتحقيق القدرة التنافسية على تلبية الطلب العالمي والمنافسة الاهتمام بتلبية حاجات الطلب المحلي والمعتمد على الجودة.

أما التنافسية على صعيد القطاع فهي تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية. وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة لمنتجات على مستوى الصناعة.

وتعرف تنافسية الدولة ككل، بقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها، ففي حين تقتضي الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة، فإن الميزة التنافسية تقتضي تحسن الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد.

إن العلاقة ما بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة المذكورة، المنشأة، القطاع والدولة هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الأخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.

ب/ القدرة التنافسية: أصبح موضوع القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي. ويعود ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد

العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي ظل هذه التطورات أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال ، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلة اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال .

تكمن أهمية القدرة التنافسية في أنها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي. كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار .

بالإضافة إلى أن التنافسية تساعد على القضاء على أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، ألا وهي مشكلة السوق المحلي ، والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وعليه فإن توفير البيئة التنافسية تعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز لنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

ولقد حدد تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تعريف للقدرة التنافسية ، يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة ، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني.

3. علاقة اقتصاد المعرفة مع القدرة التنافسية :

إن علاقة اقتصاد المعرفة مع القدرة التنافسية ترتبط بشكل كبير مع القدرة التنافسية الكامنة، حيث أن مؤشر التنافسية الكامنة يقسم إلى ثلاثة مؤشرات جزئية وهي الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة، ورأس المال البشري، والبنية التحتية التقانية. وهذه المؤشرات تمثل أهم مرتكزات اقتصاد المعرفة.

أ/ الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة: يعتبر البحث والتطوير النشاط الأساسي للدول في تحقيق التنمية و الأمن والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي. كما أن الاستثمار في ميدان البحوث الأساسية والتطبيقية، سواء تمت في الجامعات أم في مراكز البحث المتخصصة أم في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تجد ما يسوغها في العائد الكبير لهذا الاستثمار على المستويين الوطني والمؤسسي. ويقوم العنصر البشري المؤهل بالدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها. كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ويجمع الاقتصاديون في دراستهم لأوضاع مختلف البلدان من حيث النمو الاقتصادي على أن الموارد الطبيعية ليست وحدها المسؤولة عن فروق النمو بين الدول، إذ يعتقد "لستر ثرو" أنه هناك مصادر جديدة للتنافس، فقد تضافرت تقنيات جديدة ونظم جديدة في عملية التحول الجوهري للمصادر التقليدية للميزة التنافسية (الموارد الطبيعية، رأس المال، التكنولوجيا، المهارات). واستبعدت الموارد الطبيعية بشكل أساسي من معادلة التنافس. فامتلاك الموارد الطبيعية لم يعد هو الطريق إلى الثراء ، ولا يشكل عدم امتلاكها حاجزاً في وجه الغنى. فاليابان لا تمتلك الموارد الطبيعية ولكنها غنية، والأرجنتين تمتلكها ولكنها ليست غنية. وربما يكون نقص الموارد الطبيعية ميزة، فلدى اليابانيين أفضل صناعة صلب في العالم بالرغم من أنهم لا

يملكون حديداً خاماً ولا فحماً، وإلى حدّ ما هم الأفضل لأنهم على وجه التحديد لا يملكون خام الحديد أو الفحم. إنهم ليسوا مكبلين بمصادر التزويد المحلية ذات النوعية الرديئة والتكلفة المرتفعة، وليسوا في حاجة إلى شراء الفحم البريطاني أو خام الحديد الأمريكي المتدني النوعية، بل يستطيعون أن يشتروا أفضل نوعية بالسعر الأنسب.

ب/ رأس المال البشري: إذا كان الاقتصاديون في بحثهم عن أسباب مصادر النمو الاقتصادي ومحددات التنافسية، يعيدونها إلى عدد من العوامل منها: التزايد في مدخلات العمل وتحسين في نوعية هذا المدخل والزيادة في رأس المال المادي واقتصاد الحجم، فإنهم يعيرون أهمية خاصة إلى دور التحسن في التعليم والتقانة؛ إذ أن المعارف الجديدة ليست قادرة على تقليص كمية المدخلات اللازمة للإنتاج فحسب، بل تمكن من تقديم منتجات جديدة أيضاً، وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية أو لم تستعمل الاستعمال الاقتصادي، كالمعرفة، وهذا ما انعكس على النظريات الاقتصادية للنمو، كنظرية النمو الجديدة.

فالمحرك الأساسي للنمو هو تراكم رأس المال الإنساني- أو المعرفة- والمصدر الرئيسي لاختلاف مستويات المعيشة بين الأمم هو الاختلاف في رأس المال الإنساني. يلعب رأس المال المادي دوراً جوهرياً ولكنه بدون شك هو دور ثانوي. يحدث رأس المال الإنساني في المدارس، في الأبحاث التي تقوم بها المنظمات، وفي أثناء سير إنتاج السلع والالتزامات المالية في التجارة[8]".

ج/ البنية التحتية التقانية: إن ثورة المعلومات وتقانة الحاسوب المتسارعة سترفع حدود المعرفة البشرية ومستويات التقانة وطرق الإنتاج والتوزيع وتخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية في عالم يسوده الانفتاح المتزايد. والدول التي لا تواكب التيار المعروف بالعولمة وتستفيد من هذه التقانة ستجد نفسها مهمشة غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛ لأنها لا تسيطر على هذه التقانة ولا تستطيع أن تتفاعل مع المؤسسات والمنظومات الحديثة، ولأن الهوة التقانية تزداد بنسق متسارع. ويعتبر الاستثمار في

البنية التحتية الداعمة للتقانة إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق هذه العملية وتقليص الهوة مع الدولة المتقدمة. وللوقوف على مستوى تطور الدول العربية في هذا المجال اعتمد مؤشر جزئي لتحديد نوعية البنية التحتية التقانية في مجال الربط بين الشبكة العالمية (الانترنت) واستخدام الحاسوب وكثافة استخدام الهاتف الثابت والنقال.

رابعا: آليات دعم القدرة التنافسية للصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة

ترتبط القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع برقى وتعدد المهارات كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى . ولبناء قطاع عربي تنافسي ، لا بد من الالتزام بعدة أركان أساسية[9].

1. المحافظة على بيئة اقتصادية كلي مستقرة:

تشير البحوث والأدبيات الحديثة حول الدول النامية ومنها الدول العربية أنه توجد حاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها ويجب على الحكومة أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج إخفاقات السوق (failures Market) في الاقتصاد بوجه عام ، كما يجب عليها أن تضمن وجود عدالة في التعامل مع الأطراف المختلفة، يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار،حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار،ويرتبط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلى،بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة،وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات

العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية.والتي تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم،سعر صرف مستقر،بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على:التكاليف،والمخاطر،والعوائق أمام المنافسة.ولهذا فان تقرير التنمية في العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة،بما في ذلك حماية حقوق الملكية .فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51٪ من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار.كما خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدى إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30٪.

2. التكامل الوثيق بين السياسات التصنيعية والعلمية والتكنولوجية، والتعليمية:

لإقامة تلك الأواصر من التعاون، يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة . فبدون وجود أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات ، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتتة، ومفككة، وغير مترابطة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل – إن وجد – على القدرة التنافسية للقطاع.

3. تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي:

مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم . فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير و الابتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين

العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي من جهة أخرى، ستظل القدرة التنافسية تتآكل على المدى الطويل وينبغي أن يتخطى الدور الحاسم للنظام التعليمي على وجه الخصوص هذه الوظيفة الاقتصادية المباشرة، ليلعب دوراً مؤثرا في تطوير جوهر نظام القيم الخاص بالمجتمع، وتوجيهه نحو تشجيع ومكافأة فكر العمل الحر، و الابتكار، والتفكير النقدي . ذلك أن الارتقاء إلى حلقات وسلاسل أعلى للقيمة يتطلب التركيز على مجموعة من المهارات تختلف عن تلك السائدة حاليا في الاقتصاد، وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب هذا الارتقاء أيضا أن تلبي منظومة التعليم احتياجات السوق من العمالة بشكل أفضل . وأخيرا، ينبغي على منظومة القيم الثقافية السائدة (الذي من المفترض أن يعززها النظامان التعليمي والتدريبي) أن يشجع على إقامة المنشآت الخاصة والتعليم المستمر، والابتكار والإبداع.

4. الاهتمام بآليات دعم الابتكار:

لكي تتمكن المشروعات العربية من مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة فلا بد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيها .ولهذا يجب:

أ/ تعزيز الثقافة الابتكارية: تؤدي الثقافة دوراً أساسياً في تطوير قدرة أي شركة على الابتكار. وهي تؤثر على الطريقة التي تعمل الشركة من خلالها، وعلى العلاقة فيما بين العاملين فيها. ويتطلّب الابتكار ذهنية تتميّز بروح المبادرة، وحس الإبداع، وقدرات تنظيمية دينامية، ذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزّز بيئة التعلّم. وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطوّر، يجب على المبتكرين التمسّك بقيم الشركة وأهدافها المشتركة. ويجب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الابتكارية جزءاً لا يتجزأ من نسيج ثقافة الشركة.

ب/ تمويل البحث والتطوير: لم تصل الاستثمارات العربية في مجال البحث والتطوير بشكل عام إلى المستوى الأمثل لأنها لا تستطيع أن تجني بشكل كامل مردود جهودها في هذا المجال.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه أهمية البحث والتطوير في الاقتصاد العالمي، فإن البحث العلمي في الدول العربية يواجه العديد من المعوقات ،أولها تدنى نسبة الإنفاق على البحث ولا تتعدى هذه النسبة نحو 0.2٪ من جملة الناتج القومي على مستوى المنطقة العربية مقابل 2.36 ٪ على المستوى العالمي ،ونحو 5.1٪ في إسرائيل. بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي تحد من حرية مراكز البحوث وعدم الاستغلال الأمثل لهذه المخصصات برغم ضآلتها ،فعلى سبيل المثال تشير التقديرات إلى أن ٧٠ ٪ مما تنفقه مصر على البحث والتطوير يغطي المرتبات والمصروفات الإدارية، بينما يتم تخصيص الجزء المتبقي بالدرجة الأولى لتغطية البحوث النظرية بد لا من التطبيقية. وعلاوة على ذلك،توجد تقديرات تشير إلى أن ٩٥ ٪ من الإنفاق المصري على البحث والتطوير يأتي من الحكومة، وأن ٥٪ فقط من النفقات الضئيلة أصلا يأتي من القطاع الخاص[10]

ج/ تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات : يتم الحصول على التكنولوجيا من خلال أشكال شتى تتروح من الشراء المباشر، وتمويل حقوق الملكية، والحصول على الامتيازات إلى الحصول على التراخيص والتحالفات الإستراتيجية . وتستطيع هياكل الدعم الفنية والتجارية مثل مراكز البحث والتطوير،ومراكز نقل التكنولوجيا، ومنشآت الرقابة على الجودة،.. إلخ أن تلعب دورا رئيسيا في نشر المعلومات، وتحديد التكنولوجيات الملائمة، وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا إلى الصناعة العربية وتكييفها .ومع ذلك، هناك عامل رئيسي لا بد من أخذه في الاعتبار، بصرف النظر عن مدى إتاحة التكنولوجيا الجديدة وتكلفتها، ألا وهو وجود القدرة الملائمة لاختيار التكنولوجيا لجديدة،والحصول عليها، وإجادة التعامل معها وتكلفتها، وتكييفها، واستيعابها . ويعتبر وجود هذه الطاقة دلالة مباشرة على درجة التقدم العلمي والتعليمي في الاقتصاد.

د/ التمويل من خلال حقوق الملكية(Equity Finance) :تواجه المؤسسات المالية، وكذلك الهيئات الحكومية، صعوبة في المفاضلة بين المخاطرة والربح المرتبطين بالمشروعات التي تسعى إلى التطوير والتحديث، إذ أن الشكوك التي تحيط بالجدوى الفنية، ومدة التطوير، وإجمالي التمويل المطلوب،واحتمالية إضفاء الطابع التجاري على المشروع، وحجم السوق المحتمل، تجعل المؤسسات المالية تتردد قبل أن تمول مثل هذه المشروعات . وبالتالي تخطو بعض الدول خطوات إضافية في إطار تعديل إستراتيجيتها نحو التطور التكنولوجي من خلال تقديم التمويل الأولي (seed capital) لرأس المال للشركات الجديدة وشراء حصص من حقوق الملكية. وبهذه الطريقة، تكون آليات التمويل من خلال حقوق الملكية مكملة للمنح العامة التقليدية للبحث والتطوير ومنح تطوير الأعمال .

ه/ حوافز مالية أخرى: لتحديث القدرات التكنولوجية للصناعات العربية، يمكن أن يتم تقديم منح أو امتيازات ضريبية لتغطية تكاليف الحصول على التكنولوجيا، والتراخيص، والخدمات الاستشارية .

5. حتمية التعاون الإقليمي والدولي في ظل اقتصاد المعرفة:

من الضروري أن تتعاون الحكومات في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة الصناعات العربية ، وقيام بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئة تنسيق إقليمية تعنى ذلك، وتتولى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين هيئات ووزارات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، وربما في مرحلة لاحقة، تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

يتمثل دور حكومات بلدان المنطقة في خلق هذه البيئة ومساعدة المشروعات العربية على الاستمرار في النجاح، وتشجع إنشاء مشروعات جديدة في بلدانها. وفي ظل الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن العولمة، يجب على الحكومات أن تضع سياسات جديدة، تعزّز الابتكار، وتشجع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

على بناء القدرات الابتكارية. وتزويدها بالخدمات المناسبة غير المتيسرة حالياً، كخدمات المجمعات الصناعية، والتدريب، والبحث التطبيقي، والمساعدة الفنية، ونشر المعلومات، وقواعد البيانات، ومراقبة النوعية، ونقل التكنولوجيا، والأنظمة الإدارية، وخدمات أخرى. وينبغي استحداث هيئات الابتكار الوطنية بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيات المنتجين، والمراكز التربوية، والمصارف المحلية، وغيرها.

الخاتمة:

تنبع أهمية القدرة التنافسية في الدول العربية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار وتتمثل إحدى الدعائم الأساسية للطريق الحديث للمنافسة في الدول العربية في وجود بنية أساسية تعليمية، وعلمية، وتكنولوجية حديثة وحيوية تشبع احتياجات الأعمال من الموارد البشرية والبحث والتطوير اللذين يتطوروا بخطى سريعة. وبدون هذا الأساس، لن تتحقق الإمكانيات الابتكارية للمنشآت، وقدرة قاعدة مواردها البشرية على استيعاب وتبني، وتطوير التكنولوجيات الجديدة . ففي ظل الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن اقتصاد المعرفة ، يجب على الحكومات العربية أن تضع سياسات جديدة، تعزّز الابتكار، وتشجع على بناء القدرات الابتكارية، واستحداث هيئات الابتكار الوطنية بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيات المنتجين، والمراكز التربوية، والمصارف المحلية، وغيرها كل ذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية لصناعاتها.

المراجع:

1/ United Kingdom Dep. Of Trade and Industry, (1998), "Our Competitive Future: Building the Knowledge Economy", Vol. Cm4176, London.

2/ نجم، عبود نجم، (2005)، "إدارة المعرفة"، دار الوراق، عمان، الأردن، ص187.

3/ دافينورت وبروساك، "Working Knowledge"، (1998)،

4/ Devlin, K., (1997), "Goodbye Descartes: The End of Logic and Search for A New Cosmology of the Mind", John Wiley and Son, N.Y., P. 35.

5/ نجم، عبود نجم، (2005)، "إدارة المعرفة"، دار الوراق، عمان، الأردن، ص.392

6/ سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص ص : 62 .87

7/ مارناند دونالد، كينغز وليام، وورولدزجون 2004، "حتى ترى ما لا ترى"، ترجمة نور الدين الشيخ عبيدة، دار العبيكان، الرياض، 2004، ص.70

8/ ثرو، لستر(1992)، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية(1995) أبو ظبي. ص 39.

9/ راجع حسين عبد المطلب الأسرج ، تعزيز تنافسية الصناعة العربية فى ظل اقتصاد المعرفة ، مجلة علوم إنسانية، السنة 5، العدد 53، خريف 2007 ، هولندا .متاح فى موقع المجلة.

10/ المنظمة العربية لحقوق الانسان ،تقرير حقوق الانسان فى الدول العربية ،القاهرة، 2007 ،ص 218- 219.